في اليوم العالمي للديمقراطية... سياسيون وحقوقيون:

ارتفاع الوعي العام بالديمقراطية في البحرين رغم التعثرات الأخيرة

■ الوسط - أماني المسقطي

□ أكدت فعاليات سياسية وحقوقية أن البحرين بحاجة الى التعاضد لكي لاتفقد ماتحقق من تطور نحو الديمقراطية منذ التصويت على ميثاق العمل الوطني في 2001، وخصوصاً على صعيد حقوق الإنسان والحريات العامة، بما فيها حرية التعبير وحرية الصحافة، ناهيك عن نزاهة الانتخابات.

ويصادف اليوم الموافق 15 سبتمبر/ أيلول من كل عام «اليوم العالمي للديمقراطية»، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007، واعتبرته فرصة لقياس مؤشر الديمقراطية في دول العالم.

وفي هذا الصدد، قال رئيس الجمعية البحرينية للشفافية عبدالنبي العكري: «لدينا في البحرين طموحات كبيرة في بداية هذا العقد بتحولات ديمقراطية، وأتذكر أنه بين 14 و16 فبراير/ شباط 2002 كان هناك مؤتمر دولي بعنوان: «آفاق التحول الديمقراطي في البحرين»، شاركت فيه وفود من عدد من البلدان الذين ناصروا الديمقراطية في البحرين على امتداد عقود، وكانوا متفائلين في ذلك الوقت بالتحولات الديمقراطية، بل كان هناك تعاون من قبل الجهات الحكومة في تسهيل الإعداد للندوة».

وأضاف «الآن بعد حصيلة 10 أعوام لدينا متغيرات وعدد من التراجعات في التحول الديمقراطي، وأصيبت شريحة كبيرة من المصوتين على الميثاق بالإحباط نتيجة حالة تقترب من وضع الطوارئ».

واعتبر العكري أن المعايير البسيطة للديمقراطية تشير إلى أن البحرين تقدمت بعد العام 2001، ولكن التراجع، حدث في ظل تقييد الحريات وصلاحيات البرلمان والمؤسسات الأخرى، متطرقاً في الوقت نفسه إلى تصريح المفوض السامي لحقوق الإنسان نافانيثيم بيلاي في كلمتها أثناء افتتاح أعمال الدورة الـ15 لمجلس حقوق الإنسان التابع إلى الأمم المتحدة، والذي أشارت فيه إلى أن البحرين إحدى الدول التي تقوم بتقييد عمل مؤسسات المجتمع المدني فيها، معتبراً أن ذلك دليل على أن الحصيلة ليست ما نتمناه فيما يتعلق بالديمقراطية في البحرين.

وقال: «ربما يكون الأمر الإيجابي الذي تحقق حتى الآن هو ارتقاء الوعي العام بالديمقراطية، صحيح أن هناك جوانب سلبية في وعي المجتمع من خلال المواقف الطائفية والأفكار المسبقة، ولكن عشرة الأعوام الأخيرة خلقت وعياً لدى الناس بالديمقراطية».

وتابع «في هذا اليوم لم تعد هناك ديمقراطية مفصلة، وتبنت الأمم المتحدة معايير أساسية، وأصبح الاحتفال بالديمقراطية نظاماً عالمياً هو السائد، ونأمل أن تتكاتف القوى التي من مصلحتها الديمقراطية والتحول الديمقراطي مع بعضها بعضاً، وخصوصاً أن المشكلة الحالية تكمن في أن القوى المناهضة للديمقراطية هي الأقوى. وفي هذا الصدد تجب الإشارة إلى سجل صحيفة «الوسط» التي كان سجلها إلى جانب الديمقراطية والتعددية وفتحت المجال لمختلف الآراء وتعاطت مع جميع القضايا من منظور وطني».

من جانبه، تطرق الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان (ما قبل التضييق على الجمعية) عبدالله الدرازي، إلى انتقاد بيلاي تقييد مؤسسات المجتمع المدني في البحرين، معتبراً ذلك أبسط دليل على تراجع مؤشرات الديمقراطية في البحرين».

وقال: «على رغم الحراك الحقوقي الجيد في البحرين الذي تحقق بمشاركة المجتمع الأهلي والرسمي فيه، فإن هناك الإجراءات التقييدية التي اتخذت أخيراً، ووضعت البحرين في مصاف الدول التي تحد من عمل منظمات المجتمع المدني».

وأشار الدرازي إلى أن بيلاي حين زارت البحرين في شهر أبريل/ نيسان الماضي والتقت حينها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وبعض المنظمات الأهلية، كان حديثها جيداً وانطباعها أفضل بشكل عام عن الوضع الحقوقي في البحرين مما أشارت إليه في كلمتها يوم أمس الأول، معتبراً أن ذلك التغير في الموقف يأتي نتيجة ما مورس أخيراً من تقييد لمنظمات المجتمع المدني كان آخره تجميد مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان.

وقال: «بعد أن كان هناك تقدم في حقوق الإنسان خلال الأعوام الأخيرة، يتم بين ليلة وضحاها تدمير ما أنجز، وخصوصاً بعد مناقشة تقرير البحرين الوطني أمام مجلس حقوق الناس التابع إلى الأمم المتحدة في إطار المراجعة الدورية الشاملة، والذي تعهدت خلاله الحكومة أمام المجتمع الدولي بتطبيق عدد من الالتزامات في مجال حقوق الإنسان».

وأضاف «كنشطاء حقوقيين نشعر بالحزن حين تُوصف بلادنا بذلك لأننا نأمل أن تكون أوضاع حقوق الإنسان في البحرين في تطور مستمر، وأن تكون لدى البحرين سمعة جيدة على المستوى الحقوقي، وبالتالي هذه الممارسات سواء بقصد أو من دون قصد تؤدي إلى التراجع وعدم تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وتقيد المجتمع البحريني».

أما نائب الأمين العام لجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي عبدالنبي سلمان فاعتبر أن الديمقراطية في البحرين وليدة، ولاتزال تخطو خطواتها الصغيرة التي من المؤمل أن تكون أكبر، مؤكداً أن الديمقراطية في البحرين تحتاج إلى كثير من الجهد والاهتمام من قبل الأطراف المعنية بالعملية الديمقراطية وعلى رأسها السلطة التنفيذية والمعارضة. وقال: «لا بد من رعاية هذه التجربة الوليدة لتكون تجربة قابلة للازدهار مستقبلاً، وهذه التجربة وعلى رغم النواقص تضمر في دواخلها القدرة على أن تنمو شريطة أن تقوم الأطراف المعنية بدورها في هذا المجال».

وحمّل سلمان الدولة مسئوليتها في عملية استنهاض الواقع الديمقراطي في البحرين، باعتبار أن القوى السياسية يجب أن تكون على قدر من الوعي التام بالحفاظ على المكتسبات وتحقيقها، وأنه إذا استمرت في تلكئها وترددها لن تتطور كثيراً، بحسب سلمان، الذي أضاف: «أسوأ ما يمكن أن تتعرض له بلدنا أن تتبع الديمقراطية المزاج السياسي العام، في حين أنه يجب أن تتأصل الديمقراطية انطلاقاً من دولة المؤسسات والقانون والمواطنة، لانوازع طارئة».

واختتم حديثه بالقول: إن «البحرين الديمقراطية باستطاعتها أن تنمو بشكل أفضل إذا كانت مقومات الديمقراطية تسير إلى الأمام ولا تتراجع إلى الخلف، ونأمل أن تخرج هذه التجربة من كونها تجربة إلى واقع له أبعاد ومستقبل زاهر».

من جهته اعتبر الأمين العام لجمعية التجمع الوطني الديمقراطي فاضل عباس أن الحملة الأمنية وتغييب المحامين عن الحضور مع الموقوفين أمام النيابة العامة، وإدانة الموقوفين قبل المحاكمة في وسائل الإعلام الرسمية، وحل مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان كلها عوامل لاتشجع على تطوير الديمقراطية في البحرين.

أما رئيسة مكتب قضايا المرأة في جمعية «وعد» فريدة غلام، فقد قالت: «حالة الديمقراطية في أي بلد يجب أن تقارن بالمعايير التي يتم على أساسها المفاضلة، وهناك مقياس لتحديد الديمقراطية في البلد الواحد، يتمثل في الحقوق المتساوية والسلطة القضائية المستقلة والانتخابات النزيهة وحريات التعبير والصحافة، ومن يراقب الوضع في البحرين يرى أن هناك تباعداً بين الواقع والمعايير التي يتم التصريح بها رسمياً».

وتابعت «الكل يدين العنف ويريد الاستقرار والأمن للبلاد، ويرفض أعمال الحرق والتخريب التي تؤثر على تنمية وتقدم البلد، ولكن المفترض في أي دولة ديمقراطية أن تكون هناك محاكمة عادلة للمتهمين بأعمال العنف، وأن يحصلوا على حقوقهم بالاتصال بأهاليهم ومحاميهم. فالوضع الحالي قد يعود بنا إلى زمن الطوارئ».

وأشارت غلام إلى أن الوضع الأمني في البلد طغى على كل شي، كما تم انتهاك المعايير الديمقراطية، ناهيك عن تراجع الحريات من خلال عدم السماح للمعارضة بالحديث، معتبرة أن حل إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان تراجع خطير وهو مؤشر على تصفية حسابات مع مؤسسات المجتمع المدني.

واختتمت غلام حديثها بالقول: «نأمل أن تكون هناك نظرة عقلانية للأمور والاستجابة لدعوات الحوار، ومثلما يقال الديمقراطية تعالج نفسها بنفسها، والوعي الموجود في البحرين دليل على أن البحرين تستحق الأفضل».

نماذج متعددة للتحول الديمقراطي في العالم

□ أشارت الباحثة هالة مصطفى في «الأهرام» المصرية الى نماذج التحول الديمقراطي في العالم بين جنوب وشرق أوروبا، وقالت في مقالها:

باتت قضية التحول الديمقراطي، في كل مرحلة من مراحل التطور السياسي في التاريخ المعاصر، تبرز منطقة بعينها لتحتل أولوية معينة وتصبح هي «الانموذج». فبنهاية الحرب العالمية الثانية (1945)، امتد النظام الديمقراطي ليشمل دول أوروبا الغربية كلها، كما أفسح المجال لتحول دول المحور المهزومة إلى الديمقراطية. وكانت حالتا ألمانيا واليابان هما الأبرز، وإن شكلتا الاستثناء بحكم خضوعهما للتدخل الخارجي المباشر.

وفي أثناء فترة الحرب الباردة أي في سبعينيات القرن الماضي، امتد الأمر إلي دول جنوب أوروبا (إسبانيا واليونان والبرتغال) وأجزاء كبيرة من أميركا اللاتينية. وبعد الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفاتي (1991)، امتد التحول الديمقراطي إلي أوروبا الشرقية.

وظلت أوروبا الشرقية بالتحديد تحتل مكانة مهمة أو مميزة بالنسبة لمن يتطلعون إلي تحول مماثل علي المستوى العربي، سواء كانوا من الأكاديميين أو الناشطين السياسيين. وربما كان السبب الرئيسي في ذلك هو الدور الذي لعبته أوروبا الشرقية كأنموذج سابق لنشر نظام الحزب الواحد والملكية العامة للاقتصاد والترويج للأيديولوجية الشمولية عموماً فيما يتعلق بالحريات العامة والفردية. ولهذا، كان هذا التحول على مستوي أوروبا الشرقية علامة فارقة بالنسبة للعالم النامي (الذي كان يسمى بالعالم الثالث) وفي المقدمة منه العالم العربي.

كانت أسباب التحول نحو الديمقراطية في أوروبا الشرقية كثيرة ومتنوعة، ولكن يظل أهمها بلاشك هو خصوصية حالتها، بمعنى ارتباطها بالتحول الهائل الذي شهده الاتحاد السوفاتي الذي كان بمثابة السلطة الشمولية المركزية التي تحكمت في مسار تجربتها السياسية لعقود طويلة.

لم يكن تحول أوروبا الشرقية نحو الديمقراطية سياسيا والسوق الحر اقتصاديا سهلا بالطبع، ولكن توافرت له ظروف خاصة. فلاشك في أن تجاوز أوروبا الشرقية مع مثيلاتها الغربية قد سهل انتشار الثقافة الديمقراطية القائمة على الحرية وحقوق الإنسان، والتي كان لها دور أساسي في تقويض دعائم الأيديولوجية الشمولية، فضلا عن تقديم الاتحاد الأوروبي النموذج والدعم في آن واحد لمثل هذا التحول. ولذلك، كان التغيير في أوروبا الشرقية متدرجا (بل ربما بدأ خجولا منذ توقيع اتفاقية هلسنكي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي)، ولم يكن ثوريا أو عنيفا. إذ إن التحول الديمقراطي هناك اعتمد على مجتمع مدني قوي (من تكتلات سياسية وثقافية ومهنية وجمعيات واتحادات) تحرر بعد قمع أمني طويل، مثلما تم من خلال الانتخابات كأداة للتغيير. ولم يكن ذلك دفعة واحدة بالطبع، فقد اتسمت الأنظمة السياسية بخليط من السلطوية والتنافسية أو ما يطلق عليه « أنظمة مهجنة» Hybrid systems ؛ أي تجمع في طياتها ما بين الطابع التسلطي و إتاحة مساحة من الشرعية لأحزاب المعارضة للدخول في العملية السياسية من خلال التنافس السياسي.

واتسمت الانتخابات بقدر من الشفافية حتى وإن لم تكن نزيهة تماما، ولكنها مكنت المعارضة من النمو داخل البرلمان ما أعطاها شرعية إلى جانب وجود قضاء وإعلام مستقل. كما شهدت بعض الحالات أيضا إصلاحات داخل الأحزاب الحاكمة، كما حدث في سلوفاكيا 1998، وأوكرانيا 2000، وفي صربيا 2000 وجورجيا 2003، وأوكرانيا مرة أخرى 2004، حتى أطلق عليها «ثورات انتخابية»، لأن فوز المعارضة في الانتخابات شكل البداية لعملية تغيير كبرى أفضت إلى الانتقال إلى الديمقراطية. كذلك كانت المعارضة تقريباً موحدة متزامنة مع بروز جيل جديد من الناخبين، ولعبت القومية المدنية Civil Nationalism دورا مهما في تعبئة الجماهير وراء هدف واحد هو التغيير الديمقراطي عبر الآليات السلمية.

650 منهم في البحرين ومطالبات بفتح باب الدراسة الثانوية لهم

70 عاطلاً من الصم على قوائم الانتظار

■ الوسط - زينب التاجر

□ قال رئيس جمعية الصم البحرينية مهدي النعيمي خلال حديثه لـ «الوسط» يوم أمس (الاثنين) ان عدد العاطلين المسجلين على قوائم الانتظار من الصم وصل إلى 70.

وأضاف أن الجمعية عمدت إلى مخاطبة المجلسين النواب والشورى لبحث هذا الملف وتوفير فرص عمل ملائمة تتناسب مع قدرات ومؤهلات عاطلي هذه الفئة من المجتمع والذين يعتبرون طاقة معطلة على حد وصفه.

وذكر أن إحصاءات الجمعية الأخيرة تشير إلى وجود 650 أصما في مملكة البحرين، مجددا مطالب الجمعية بفتح الباب للقادرين منهم على التعلم لمواصلة تعليمهم الثانوي لدخول المرحلة الجامعية.

وأوضح أن وزارة التربية والتعليم تسمح للصم بالدراسة للمرحلة الإعدادية فقط ومن ثم تلحقهم بمراكز للتدريب المهني.

ونوه إلى أن وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي سبق أن أعلن عن منح بعثة أو منحة لكل خريج من ذوي الاحتياجات الخاصة بصرف النظر عن معدله وذلك تأكيد على اهتمام وزارة التربية والتعليم بهذه الفئة، مستدركا بأن الصم هم من الفئات الخاصة وعلى الوزارة استيعابهم ضمن مدارسها وتوفير البنية التحتية المناسبة لتوفير التعليم لهم ولاسيما مع وجود قانون يقضي بإلزامية التعليم النظامي لكل المواطنين.

رئيس جمعية الصم البحرينية

وأوضح أن هذه الفئة قادرة على التعليم في حال توافرت البيئة المناسبة لذلك كالفصول الدراسية المجهزة والكوادر التعليمية المتخصصة وتوفير المترجمين والقادرين على فهم لغة الإشارة، مستشهدا بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي اطلعت الجمعية عليها عن كثب، إذ تعمد إمارة الشارقة إلى فتح أبوابها لجميع الصم واستيعابهم وتوفر لهم الخدمات الإنسانية والتعليمية والصحية ضمن مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية وتضم أحدث الوسائل وأفضل المتخصصين.

وثمن تصريحات الوزير الأخيرة التي أعلنت فيها عن التوسع في دمج الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة من مختلف الإعاقات من القابلين للتعليم في المدارس الحكومية، ودمجهم في المدارس الحكومية خلال العام المقبل وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة بالدولة ويصل عددهم إلى 222 طالباً وطالبة، ليبلغ إجمالي عدد الطلبة المدمجين في التعليم النظامي من هذه الفئة (798) طالباً وطالبة، فيما بلغ عدد الطلبة المسجلين من ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس الحكومية للعام الدراسي الحالي 2009/2010م (576) طالباً وطالبة، وسوف يزداد العدد في العام المقبل، في الوقت الذي تساءل عن مصير الصم من هذه التوجهات والمساعي الحثيثة لإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع؟

وتابع بأن مسئولية توفير حياة كريمة لهذه الفئة تقع على كاهل الجميع المؤسسات الرسمية والأهلية.

وفيما يتعلق بمطالب الجمعية، ذكر ان الخدمات التعليمية والصحية والعمل تقع على رأس مطالب الصم في مملكة البحرين، فضلا عن مطالبتهم هيئة شئون الإعلام بتوفير مترجمين قادرين على التعامل بلغة الإشارة في نشراتهم الإخبارية في أقل تقدير وذلك لربط هذه الفئة بما يدور بالعالم، مستدركا بأن بعض القنوات الإخبارية الخليجية والعربية والأجنبية تعمد لتوفير مترجمين في جميع برامجها.

وتابع بأن إدارة المرور ليست بمعزل عن المسئولية، مناشدا توفير مدربي سواقة خاصين لهذه الفئة قادرين على التواصل مع الأصم فضلا عن اعطاء رجال المرور دورة في لغة الإشارة في أقل تقدير.

وقال: «نأمل كجمعية في الحصول على مقر جديد وملائم لاحتياجات هذه الفئة ولاسيما مع تزايد عدد أعضائها إلى 238 عضوا بين ذكور وإناث».

يذكر أن جمعية الصم البحرينية تأسست عام 2004 في بادئ الأمر تحت مسمى الجمعية الأهلية للصم بالنعيم وتم تأسيسها من قبل 50 عضوا من الجنسين ونصف المؤسسين من الصم إلى أن أمسى اسمها اليوم جمعية الصم البحرينية وتهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي العمل على دمج الصم في المجتمع، العمل على رفع مستواهم الثقافي والصحي والديني والعلمي بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة من الصم في توفير فرص عمل لهم بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة، كما تسعى الجمعية لتحقيق أهدافها في حدود القوانين المعمول بها بمملكة البحرين بعدد من الوسائل وهي تشكيل فرق عمل لتحقيق أهداف الجمعية، التنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية وكذلك المحلية والدولية لتحقيق أهداف الجمعية بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة وإعداد دراسات والبحوث الخاصة عن الصم إلى جانب عقد الندوات والمحاضرات وورش العمل عن الصم بالتنسيق مع الجهات المختصة وتتمحور أنشطتها في مجالات مختلفة اجتماعية وثقافية وإسلامية ورياضية.